دراسة لـ"المركز الفرنسي" ومعهد باسل فليحان حول المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية في لبنان

المصدر: "النهار"

معرض فنّي في شارع غورو في الجميزة عقب انفجار المرفأ (أرشيفية- نبيل إسماعيل).

دعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي وال#اقتصادي، بتمويل من "المركز الفرنسي" في لبنان والوكالة الفرنسية للتنمية، عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان"، وأُطلقت الأربعاء، إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة" في هذا المجال، "تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات واشعاعها"، وتضمنت توصيات أخرى لـ"تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث "يولّد الثروة" ويكون محرّكاً للاقتصاد.

عقد "المعهد الفرنسي" ومعهد باسل فليحان مؤتمراً بالصيغة الافتراضية لإطلاق نشر الدراسة التشخيصية التي تحمل عنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان- التشخيص والإمكانات والتوصيات"، والتي كلفت بها سفارة فرنسا بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية معهد باسل فليحان في العام 2019، لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

شارك في إطلاق الدراسة مديرة "المعهد الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي ورئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، وروبير لاكومب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من اجل لبنان، والباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الاستراتيجي محاسن عجم والأستاذ المساعد مدير المرصد الجامعي للاقتصاد الاجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار حريري.

استغرق إعداد هذه الدراسة أكثر من عام بمشاركة عدد من الخبراء، من أبرزهم السيدة محاسن عجم، والدكتور نزار حريري والخبير الاقتصادي رضى حمدان، وهي تقدّم نظرة عامة بالأرقام عن القطاع الثقافي، علماً أنها "المرة الأولى تتناول دراسةٌ واحدة وضع هذه الصناعات في مجملها، متجاوزة الاختلافات بين قطاعاته المتعددة.

"اهتمام أكبر منذ العام 2010"
وتوضح الدراسة بالتفصيل والأرقام حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية. وتشكّل بالتالي مرجعاً مهماً يبيّن مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني.

في هذا الإطار، قالت مديرة "المركز الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي، إن "السلطات الفرنسية أولت الصناعات الثقافية والإبداعية اهتماماً أكبر منذ العام 2010 سعياً إلى الإفادة من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتوفير سبل نموه". وأشارت إلى أن "دراسات أجريت في فرنسا عن مدى مساهمة هذه الصناعات في توليد الثروات وتوفير فرص العمل". وشددت على أن "النظرة إلى هذه الصناعات يجب ألا تعتبر أنها قطاع يرتب أكلافاً على الدولة ويحتاج إلى دعم منهأ، بل أنها قطاع يولد ايرادات وفرص عمل."

كما ذكّرت بأن "فرنسا شاءت منذ العام 2018، وفي إطار تعاونها الوثيق مع لبنان، أن تتيح للصناعات الثقافية والإبداعية اللبنانية الإفادة من هذه المقاربة."

كذلك، لاحظت أن "وزن الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان كان قائماً أصلاً ورأت فرنسا ضرورة قياس حجم ثراء لبنان الإبداعي وديناميةهذا القطاع والصعوبات التي يعانيها". وأوضحت أن الهدف يتمثل في "التشخيص ووضع توصيات تحدد العوامل التي تساهم في نموه."

وأبرزت أن "الدراسة مرحلة اولى وبداية لعمل سيتواصل لدعم نمو هذا القطاع"، مشيرة إلى أنها "ليست الوحيدة (...) بل تتكامل مع دراسات اخرى". كما شرحت أن "دوائر القرار السياسي والسلطات التنفيذية والاشتراعية" هي من بين الفئات التي تتوجه إليها توصيات الدراسة الهادفة إلى "إثبات الامكانات التي يختزنها هذا القطاع لكي يتم دعمه من خلال السياسات العامة وبرامج النهوض التي ستتبناها الحكومة الإصلاحية المأمولة"، مشددة على أنه "قطاع غني بالمواهب وله سمعة عالمية ويمكن ان يسهم في نهوض البلد اقتصادياً في حال توافر له اطار ملائم."

كذلك، رأت بوسكاي أن في إمكان المانحين الدوليين أن "يجدوا في هذه الدراسة عناصر تساهم في نهوض لبنان". وإذ أكدت أن "فرنسا مستعدة لأداء دور (...) من خلال الدعم الفني للسياسات العامة انطلاقاً من خبرتها"، أملت في أن تكون الدراسة "أداة لإقامة شراكات ثنائية عدة وليس فقط مع فرنسا بهدف مشاريع دعم مستقبلية."

"لامبالاة رسمية مزمنة"
أما رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لمياء المبيض بساط، فأبرزت أن إطلاق الدراسة "يتزامن مع السنة 2021 التي خصصتها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي". وأبدت دهشتها "لغياب هذا القطاع عن كل خطط التنمية الاقتصادية للبنان"، معربة عن أسفها "لحال اللامبالاة الرسمية المزمنة تجاه هذا القطاع". كما شددت بدورها على أن الصناعات الثقافية والإبداعية "ليست قطاعاً اضافياً يحتاج إلى دعم حكومي، بل هي، على العكس من ذلك، تولّد قيمة مضافة قوية، وتساهم في توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وفي تصحيح الميزان التجاري، وتوفر إمكانات نمو ضخمة وتحفّز قطاعات عدة أخرى."

كذلك، لفتت بساط إلى أن "الدراسة تضع الإصبع على الصعوبات وتقترح على أصحاب القرار والمانحين مسارات للعمل". وشددت على ضرورة "اعادة بناء نموذج جديد لهذا القطاع"، نظراً إلى كونه "لا يشكّل قيمة اقتصادية كبيرة فحسب، بل لأنه ضامن للقيم وللهوية الثقافية."
ودعت إلى "التحرك سريعاً من أجل ال#ثقافة، خط الدفاع الاول عن الحريات، ولدعم الصناعات الإبداعية كأداة للصمود الاقتصادي والسياسي وللمقاومة الثقافية."

من جانبه، قال روبير لاكومب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان، المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من أجل لبنان: "نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار النهوض المبكر، من خلال مساعدات طارئة وإنسانية بسبب الوضع الذي يعيشه لبنان لكنها لا تشكل في أي حال بديلاً من الإصلاحات البنيوية ليس فقط في ما يتعلق بالسياسات التفافية بل بصورة عامة". وأعلن في هذا الإطار عن "وسائل لدعم الفنانين مباشرة، منها برامج إقامة وصناديق وخطة لإعادة هيكلة قطاع السينما والمهرجانات والمكتبات."

وأضاف: "نحاول مساعدة القطاع الثقافي اللبناني على النهوض ولكن لا شيء يمكن ان يكون بديلاً من وضع سياسات عامة لا ضمن ليس فقط دوام ما سنقدمه اليوم، ولكن ايضاً حرية التعبير للفنانين، فلا ثقافة ولا ابداع من دون حرية تعبير."

بدورها، شرحت عجم أن "الدراسة وفرت صورة اقتصادية شاملة للقطاعات الثقافية والإبداعية وحددت المعوقات البنيوية والتنظيمية وتضمنت توصيات واقترحت مسارات للعمل، وتمثّل الغرض منها في إظهار ما تختزنه هذه القطاعات من إمكانات غير مستغلة، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عامة وطنية لتنمية هذه القطاعات."

"ركائز عدّة"
ركزت الدراسة على ثلاث فئات قطاعية هي الفنون الأدائية والقطاع السمعي البصري والتصميم، تشمل قطاعات كالمسرح والسينما والمهرجانات وألعاب الفيديو والبث التدفقي والأزياء والهوت كوتور والمجوهرات.

وأسفت عجم لكون الدراسة كانت قبل انفجار مرفأ #بيروت، تهدف إلى تطوير هذه القطاعات وتنميتها، ولكن بعد 4 آب اصبح الهدف منها إنقاذ هذه القطاعات، آملة في تحديثها لتقييم اثر الانفجار ولشمول قطاعات مهمة لم تتناولها كالنشر والإعلام والإعلان وسوق الفن. وأوضحت أن "السياسة العامة المقترحة لهذه القطاعات تقوم على عدد من الركائز، بينها تحسين حوكمة هذه القطاعات (إعادة تعريف الوضع القانوني للفنان وإصلاح الإطار الضريبي والجمركي)، وتعزيز المواءمة مع النظام التعليمي وتعزيز الشراكات الاستباقية."

أما حريري فتحدث عن الأثر الاقتصادي للقطاعات الثقافية والإبداعية كاشفاً أنها كانت تشكّل حتى 2015 نحو 4,75 في المئة من الناتج المحلي، أي ما يوازي 2,3 مليار دولار. وأشار إلى أن القطاع يوظف وحده 5,8 في المئة من السكان العاملين، اي يعمل فيه نحو مئة ألف شخص على الأقل.

كما أفاد أن القطاعات الثقافية والإبداعية تولّد ثروات مرتين أكثر من القطاع الزراعي وبقدر ما يولّد قطاع البناء.

إلى ذلك، شدد بيان مشترك للطرفين على أن "تحقيق الازدهار يتطلب إطاراً قانونياً ووضع سياسات عامة للإبداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر الأعمال والمصنفات الفنية والإبداعية واشعاعها، وتشكل منظومة فاعلة يفيد منها الجميع."

وأضاف: "من هذا المنطلق، وبناءً على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادراً على توليد الثروة ويتسم بالاستدامة."

للاطلاع على نصّ الدراسة بنسختها الكاملة وملخصها اضغط هنا

https://www.annahar.com/arabic/section/111-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/01042021032729293

نداء الوطن

المساهمة الإقتصادية للصناعات الثقافية

دعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بتمويل من "المركز الفرنسي" في لبنان وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان" إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة" في هذا المجال "تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات واشعاعها"، وتضمنت توصيات أخرى "تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث يكون "يولّد الثروة" ويكون محرّكا للاقتصاد. وعقد "المعهد الفرنسي" ومعهد باسل فليحان مؤتمراً بالصيغة الافتراضية لإطلاق نشر الدراسة التشخيصية التي تحمل عنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان- التشخيص والإمكانات والتوصيات"، والتي كلفت بها سفارة فرنسا بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية معهد باسل فليحان في العام 2019 لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي . وتوضح الدراسة بالتفصيل والأرقام حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية. وتشكّل بالتالي مرجعاً مهماً يبيّن مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني.

L'Orient
LE JOUR

Les industries culturelles et créatives à l'agonie

par M.R.

Avec 6350 entreprises et environ deux milliards de dollars de revenus annuels, les industries culturelles et créatives représentaient près de 4,75% du PIB du pays en 2015. Mais depuis, la crise et l'explosion du Port de Beyrouth sont passés par là. Comment sauver la créativité libanaise? Éléments de réponse.

L'étude fournit une radiographie aussi précise que possible d'un vaste secteur, englobant tant l'édition, le cinéma, la musique, les arts plastiques, que la mode, la joaillerie etc.
Donner une voix aux industries culturelles et créatrices (ICC), et les soutenir, c'est l'objectif de la présentation mercredi d'une étude élaborée par l'Institut des Finances Basil Fuleihan sur leur contribution économique. Financée par l'Agence française de développement (AFD), l'étude fournit une radiographie aussi précise que possible d'un vaste secteur, englobant tant l'édition, le cinéma, la musique, les arts plastiques, les arts vivants, que la mode, la joaillerie ou la publicité. «Lorsque l'étude a été lancée, il s'agissait de mettre en lumière les moyens de développer ces industries. La crise a reconfiguré les besoins: nous cherchons davantage aujourd'hui à identifier quels pourraient être les leviers avec lesquels reconstruire l'économie du pays et, partant, le secteur culturel», explique Marie Buscail, directrice de l'Institut français du Liban et conseillère de coopération et d'action culturelle à l'ambassade de France.

Quelque 6500 entreprises

C'est en effet l'un des principaux enseignements de l'étude: les ICC représentent un véritable atout économique pour le pays et pourraient contribuer à redresser son économie. «D'une part, elles s'exportent facilement; d'autre part elles ont des coûts de production inférieurs à ceux de l'industrie ou de l'agriculture», rappelle l'avocat Rony Araigi et ancien ministre de la Culture.

Avec 6350 entreprises enregistrées auprès des services du ministère des Finances dans le secteur avant 2015, environ deux milliards de dollars de revenus annuels au global, les ICC contribue à hauteur de 4,75% du PIB du pays, note le rapport. Soit «le double de la contribution du secteur de l'agriculture selon les chiffres de l'Administration centrale de la statistique», ajoute la directrice de l'institut des Finances, Lamia Moubayed.

L'experte reconnaît toutefois que l'informalité qui gangrène le secteur rend l'analyse financière difficile. «Dans certains secteurs, comme le théâtre, près des 70% des employés ne sont pas déclarés », souligne-t-elle. C'est d'ailleurs pourquoi l'étude fournit une fourchette très large du nombre de salariés du secteur, estimé entre 100.000 et 300.000.

Problèmes structurels

La crise est bien sûr depuis passée par là. Et l'explosion du 4 août n'a rien arrangé. Au lendemain de la catastrophe, la Banque mondiale estimait la culture parmi les secteurs les plus affectés par la catastrophe. L'institution internationale chiffrait les dégâts compris à un 1,9 et 2,3 milliards de dollars tandis que les pertes étaient évaluées entre 400 et 490 millions environ. «La ville a perdu l'un des principaux hubs créatifs, accélérant vraisemblablement le départ à l'étranger des talents», reconnaît l'économiste Nizar Hariri, directeur de l'observatoire universitaire de la réalité socio-économique de l'Université Saint-Joseph, et l'un des auteurs du rapport. Pour lui, il n'y pas de doute: «Les ICC sont aujourd'hui menacées de disparition au Liban».

Lire aussi : La recette de McKinsey pour doper la compétitivité du Liban

Comme dans d'autres secteurs, la crise économique n'a fait que révéler et accentuer des lacunes structurelles, découlant de l'absence de stratégie d'ensemble et de planification. «C'est tout l'environnement institutionnel du secteur qu'il faut revoir si on veut aider le secteur», reconnaît Rony Araigi. L'obsolescence des lois et des réglementations, la fiscalité inadaptée, la difficulté de ces acteurs à se fédérer, l'informalité de bon nombre d'entre eux et, partant, l'absence d'investissements privés… figurent parmi les principales faiblesses pointées par ce rapport.

Dans ce contexte, Lamia Moubayed suggère d'«améliorer la coopération entre les différents opérateurs, notamment ceux qui ont une valeur à l'export». Elle propose en outre une coordination de calendrier entre les nombreux organismes existants afin de mieux fusionner les agendas des manifestations et mutualiser les présences sur le terrain à l'étranger. «Les industries culturelles doivent se fédérer et proposer une action commune, à l'image par exemple de ce qui se passe dans le secteur du patrimoine culturel, pour exister auprès des bailleurs de fond et les grandes organisations internationales. C'est selon moi la seule hypothèse crédible pour leur permettre de survivre», avance encore la directrice de l'Institut des finances.

Lire aussi : La reconstruction de Beyrouth tributaire de celle de l'État

À ce jour, plusieurs initiatives sont venues en appui d'un secteur éprouvé comme le fonds d'urgence de 300.000 dollars du Centre national du cinéma et de l'image animée (CNC) français, qui a permis de maintenir un certain nombre de tournages ou encore le fonds de redressement de la Banque mondiale, en cours de finalisation, à destination des PME, et auquel les entreprises du secteur culturel pourront prétendre. «Il est évident que le pays traverse une crise existentielle. Aucun secteur économique n'y échappe. Pourra-t-on sauver la créativité libanaise», s'interroge Marie Buscail? La directrice de l'Institut français l'espère en tout cas.

https://www.lecommercedulevant.com/article/30313-les-industries-culturelles-et-creatives-a-lagonie

L'Orient LE JOUR

FOCUS

Au Liban, les industries culturelles et créatives à l'agonie

Avec 6 350 entreprises et environ deux milliards de dollars de revenus annuels, les industries culturelles et créatives représentaient près de 4,75 % du PIB libanais en 2015. Mais depuis, la crise et l'explosion du port de Beyrouth sont passées par là. Comment sauver la créativité libanaise ? Éléments de réponse.

M.R. /
Le Commerce du Levant

Donner une voix aux industries culturelles et créatrices (ICC), et les soutenir, c'est l'objectif de la présentation mercredi d'une étude élaborée par l'Institut des finances Basil Fuleihan sur leur contribution économique. Financée par l'Agence française de développement (AFD), l'étude fournit une radiographie aussi précise que possible d'un vaste secteur englobant tant l'édition, le cinéma, la musique, les arts plastiques, les arts vivants, que la mode, la joaillerie ou la publicité.

« Lorsque l'étude a été lancée, il s'agissait de mettre en lumière les moyens de développer ces industries. La crise a reconfiguré les besoins : nous cherchons davantage aujourd'hui à identifier quels pourraient être les leviers avec lesquels reconstruire l'économie du pays et, partant, le secteur culturel », explique Marie Buscail, directrice de l'Institut français du Liban et conseillère de coopération et d'action culturelles à l'ambassade de France.

Quelque 6 500 entreprises

C'est en effet l'un des principaux enseignements de l'étude : les ICC représentent un véritable atout économique pour le Liban et pourraient contribuer à redresser son économie. « D'une part, elles s'exportent facilement et, d'autre part, elles ont des coûts de production inférieurs à ceux de l'industrie ou de l'agriculture », rappelle l'avocat et ancien ministre de la Culture, Rony Arayji.

Avec 6 350 entreprises enregistrées auprès des services du ministère des Finances dans le secteur avant 2015, environ deux milliards de dollars de revenus annuels au global, les ICC contribuent à hauteur de 4,75 % du PIB du pays, note le rapport. Soit « le double de la contribution du secteur de l'agriculture selon les chiffres de l'Administration centrale de la statistique », ajoute la directrice de l'Institut des finances, Lamia Moubayed.

L'experte reconnaît toutefois que l'informalité qui gangrène le secteur rend l'analyse financière difficile. « Dans certains secteurs, comme le théâtre, près des 70 % des employés ne sont pas déclarés », souligne-t-elle. C'est d'ailleurs pourquoi l'étude fournit une fourchette très large du nombre de salariés du secteur, estimé entre 100 000 et 300 000.

Problèmes structurels

La crise est bien sûr depuis passée par là. Et l'explosion du 4 août n'a rien arrangé. Au lendemain de la catastrophe, la Banque mondiale estimait la culture parmi les secteurs les plus affectés par la catastrophe. L'institution internationale chiffrait les dégâts entre 1,9 et 2,3 milliards de dollars, tandis que les pertes étaient évaluées entre 400 et 490 millions environ. « Beyrouth a perdu l'un des principaux hubs créatifs, accélérant vraisemblablement le départ à l'étranger des talents », reconnaît l'économiste Nizar Hariri, directeur de l'Observatoire universitaire de la réalité socio-économique de l'Université Saint-Joseph et l'un des auteurs du rapport. Pour lui, il n'y a pas de doute : « Les ICC sont aujourd'hui menacées de disparition au Liban. »

L'étude fournit une radiographie aussi précise que possible d'un vaste secteur, englobant tant l'édition, le cinéma, la musique, les arts plastiques, que la mode, la joaillerie, etc.

Comme dans d'autres secteurs, la crise économique n'a fait que révéler et accentuer des lacunes structurelles, découlant de l'absence de stratégie d'ensemble et de planification. « C'est tout l'environnement institutionnel du secteur qu'il faut revoir si on veut l'aider », reconnaît Rony Arayji. L'obsolescence des lois et des réglementations, la fiscalité inadaptée, la difficulté de ces acteurs à se fédérer, l'informalité de bon nombre d'entre eux et, partant, l'absence d'investissements privés… figurent parmi les principales faiblesses pointées par ce rapport.

Dans ce contexte, Lamia Moubayed suggère d'« améliorer la coopération entre les différents opérateurs, notamment ceux qui ont une valeur à l'export ». Elle propose en outre une coordination de calendrier entre les nombreux organismes existants afin de mieux fusionner les agendas des manifestations et mutualiser les présences sur le terrain à l'étranger. « Les industries culturelles doivent se fédérer et proposer une action commune, à l'image par exemple de ce qui se passe dans le secteur du patrimoine culturel, pour exister auprès des bailleurs de fonds et les grandes organisations internationales. C'est, selon moi, la seule hypothèse crédible pour leur permettre de survivre », avance encore la directrice de l'Institut des finances.

À ce jour, plusieurs initiatives sont venues en appui d'un secteur éprouvé, comme le fonds d'urgence de 300 000 dollars du Centre national du cinéma et de l'image animée (CNC) français, qui a permis de maintenir un certain nombre de tournages, ou encore le fonds de redressement de la Banque mondiale, en cours de finalisation, à destination des PME, et auquel les entreprises du secteur culturel pourront prétendre. « Il est évident que le pays traverse une crise existentielle. Aucun secteur économique n'y échappe. Pourra-t-on sauver la créativité libanaise ? » s'interroge Marie Buscail. La directrice de l'Institut français l'espère en tout cas.

COMMERCE DU LEVANT
Le magazine de l'économie et des affaires

معهد باسل فليحان: لوضع سياسات عامة تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً

دعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بتمويل من المركز الفرنسي في لبنان وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان" إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة، تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات واشعاعها"، وتضمنت توصيات أخرى لـ"تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث يكون "يولّد الثروة" ويكون محرّكا للاقتصاد .

وقالت مديرة المركز الفرنسي في لبنان ماري بوسكاي إن "السلطات الفرنسية أولت الصناعات الثقافية والإبداعية اهتماماً أكبر منذ العام 2010 سعياً إلى الإفادة من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتوفير سبل نموه". واشارت إلى أن "دراسات أجريت في فرنسا عن مدى مساهمة هذه الصناعات في توليد الثروات وتوفير فرص العمل ".

كذلك رأت أن في إمكان المانحين الدوليين أن "يجدوا في هذه الدراسة عناصر تساهم في نهوض لبنان". وإذ أكدت أن "فرنسا مستعدة لأداء دور من خلال الدعم الفني للسياسات العامة انطلاقاً من خبرتها"، أملت في أن تكون الدراسة "اداة لإقامة شراكات ثنائية عدة وليس فقط مع فرنسا بهدف مشاريع دعم مستقبلية ".

أما رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط فأبرزت أن إطلاق الدراسة "يتزامن مع السنة 2021 التي خصصتها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي ".

وقال روبير لاكومب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من اجل لبنان: " نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار النهوض المبكر، من خلال مساعدات طارئة وإنسانية بسبب الوضع الذي يعيشه لبنان لكنها لا تشكل في أي حال بديلاً من الإصلاحات البنيوية ليس فقط في متا يتعلق بالسياسات التفافية بل بصورة عامة". وأعلن في هذا الإطار عن "وسائل لدعم الفنانين مباشرة، منها برامج إقامة وصناديق وخطة لإعادة هيكلة قطاع السينما والمهرجانات والمكتبات ".

وشرحت عجم أن "الدراسة وفرت صورة اقتصادية شاملة للقطاعات الثقافية والإبداعية وحددت المعوقات البنيوية والتنظيمية وتضمنت توصيات واقترحت مسارات للعمل، وتمثّل الغرض منها في إظهار ما تختزنه هذه القطاعات من إمكانات غير مستغلة، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عامة وطنية لتنمية هذه القطاعات ."

أما حريري فتحدث عن الأثر الاقتصادي للقطاعات الثقافية والإبداعية كاشفاً أنها كانت تشكّل حتى 2015 نحو 4,75 في المئة من الناتج المحلي، اي ما يوازي 2,3 مليار دولار .
واشار إلى أن القطاع يوظف وحده 5,8 في المئة من السكان العاملين، اي يعمل فيه نحو مئة ألف شخص على الأقل.

https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon/584197/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%B9/ar

إطلاق دراسة عن المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان

أطلق المركز الفرنسي في لبنان ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي خلال مؤتمر، عبر تقنية "زوم"، دراسة بعنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان"، شارك فيه مديرة المركز الفرنسي في لبنان ماري بوسكاي، رئيسة معهد باسل فليحان المالي لمياء مبيض البساط، الباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الإستراتيجي محاسن عجم، الأستاذ المساعد ومدير المرصد الجامعي الإقتصادي الإجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار الحريري.

وكانت السفارة الفرنسية في لبنان كلفت عام 2019، بالإشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية في لبنان، معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بإجراء دراسة تشخيصية لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

واستغرق إعداد الدراسة أكثر من عام، بمشاركة عدد من الخبراء، وخلصت الى ان هذا القطاع يشكل نحو 4،75 بالمئة من الناتج المحلي بقيمة اكثر من ملياري دولار اميركي".

وقالت بوسكاي: "الهدف من هذه الدراسة هو اظهار مدى اهمية العمل للننظر الى القطاع الثقافي المستقبلي في لبنان للتوصل الى بدائل جديدة. ولا بد للعمل كي تكون الأطر التنظيمية والتشريعية والضريبية اكثر ملاءمة لنمو هذا القطاع".

أضافت: "تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على امكانات القطاع ليحظى بدعم كامل من خلال السياسات العامة للانتعاش، التي نأمل ان تعتمدها حكومة اصلاحات ننتظرها كلنا. والرسالة التي توجهها هذه الدراسة هي التالية: ان قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان قطاع ثري بالمواهب، والجهات العاملة فيه معروفة في كل العالم، وبالتالي يمكن ان تساهم في الإنتعاش الإقتصادي للبنان".

وتابعت: "هذه الدراسة تتوجه الى الجهات المانحة الدولية التي قد تجد فيها عناصر تحليل تتناول هذا القطاع الذي يمكن ان يساهم في انتعاش لبنان، ومن خلال دعم الصناعات الإبداعية تستطيع الجهات الدولية العمل للحد من عدم تأدية دورها كما فعلت عند المساهمة في اعداد هذه الدراسة، وهي مستعدة لتقديم مساعدتها التقنية وخبرتها في مجال السياسات العامة، ونحن لنا تجربة في هذا المجال".

ورحبت بمشاركة "زملاء متعددين من المنظمات الدولية والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي"، مشيرة الى أن "هذه الدراسة تشكل وسيلة لخلق تعاون متعدد الأطراف مع الشركاء الأوروبيين ومع كل الجهات الفاعلة اللبنانية والدولية".

بدورها، أبدت البساط سرورها "لإطلاق هذه الدراسة في هذه السنة التي كرستها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي ودوره بالمساهمة في التعليم والمواطنة والمساواة بين الرجال والنساء والحكم الرشيد". وقالت: "إنه

فعلا لدور كبير تؤديه هذه الصناعات، وهذا القطاع يفتقر الى الاهتمام من السياسات العامة، مع أنه شكل نحو 4،75 من اجمالي الناتج العام المحلي، أي أكثر من ملياري دولار، وهي نسبة شبيهة لنسبة الصناعات في الولايات المتحدة. كما أن عدد العاملين في هذا القطاع زهاء مئتي ألف، وبالتالي يستحدث الابداع الثقافي ضعفي القيمة التي يستحدثها القطاع الزراعي".

أضافت: "هذا القطاع يستحدث فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ويساعد في اقامة التوازن في الميزان التجاري ولديه امكانات كبيرة في مجال النمو بسبب تصدير هذه المنتجات الإبداعية، فنحن بحاجة الى سلسلة من الإبداع والترويج، والنشر والتسويق والتوزيع، والى مواد تأتي من قطاعات اخرى، وباستطاعة لبنان ان يستند الى ميزات تنافسية منها اليد العاملة الماهرة".

وتابعت: "هذه الدراسة التي أجريناها في ظل وضع صعب للغاية، تكمل الكثير من الدراسات والأبحاث التي أجرتها هيئات اخرى، كما تظهر اهمية قطاعي النشر والمجوهرات. ويدل التحليل على ان استدامة هذه الصناعات على المحك مع خطر خسارة رأس المال والوضع الهش للمحترفين في القطاع مما يؤدي الى هجرة الأدمغة. ولتفادي انهيار هذا القطاع يجب العمل على مستويات متعددة، فنحن بحاجة الى شركاء وجهات مانحة لاعادة تنميته ليكون أكثر استقرارا".

وأشارت الى التوصيات التي عرضها التقرير ومن بينها "اصلاح الوضع القانوني للفنانين وكيفية توزيع اموال الدعم واعادة النظر بالضرائب والرسوم الجمركية وتعزيز وزارة الثقافة ودعم التجمعات المحلية"، موضحة أن "هذه الدراسة تطمح الى تخيل نموذج جديد يلقي نظرة نوعية وكمية على قطاع لديه قيمة اقتصادية مهمة، لا سيما أنه يحمي القيم الثقافية".

وقال المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي l من اجل لبنان روبير لاكومب: "نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار الإنتعاش المبكر، وللمساعدة الإنسانية اهمية كبيرة في هذا الوضع الدراماتيكي الذي يمر فيه لبنان. لا يمكن لهذه المساعدة ان تحل محل الإصلاحات البنيوية التي لا بد من اعتمادها في هذا البلد، ليس فقط لجهة السياسات الثقافية انما بصورة عامة. والمساعدة الفرنسية التي كلف السفير دوكان تنسيقها تطال كل القطاعات وبالطبع الثقافة، وانا أمثل وزارة الثقافة الفرنسية في اللجنة وأعمل بالتعاون الوثيق معكم لا سيما مع السفارة في بيروت لمعرفة كيفية التصرف ولإيجاد الوسائل المالية الضرورية لمساعدة الفنون من خلال مشروع أطلقناه لإقامة الفنانين في فرنسا. كما نؤمن مساعدة لإعادة هيكلة قطاع السينما، وقد جمعت السفارة الفرنسية في بيروت للمرة الأولى مختلف المسؤولين عن المهرجانات في لبنان لمساعدة القطاع الثقافي".

وشدد على أهمية حرية التعبير في القطاع الثقافي.

من جهتها، قالت عجم: "أردنا تحضير جردة بالصناعات الثقافية والإبداعية، وتحديد العقبات البنيوية الخاصة بالإنظمة، والتوصل الى توصيات واقتراح بعض الأعمال وإظهار الامكانات غير المستغلة لهذا القطاع. لقد تمكنا من الحصول على قاعدة بيانات وزارة المالية وكل التصاريح الضريبية بين العامين 2016 و2019 للمكلفين في 38 فئة من القطاعات، وتوصلنا الى نحو 20400 معاينة. وبالنسبة الى ادارة الجمارك، نظرنا الى استيراد وتصدير 30 منتجا ثقافيا وابداعيا. والتقينا بجهات فاعلة من كل القطاعات".

أما الحريري فقال: "هذه الدراسة توضح بالتفصيل حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي،

ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية، وبالتالي، تشكل مرجعا مهما يبين مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني، استنادا الى التحليل المتعمق لمختلف قطاعات، ومنها الفنون الأدائية والتصميم والقطاع السمعي البصري وعلى وجه الخصوص والقطاعات المتفرعة من الاقتصاد الرقمي".

أضاف: "الدراسة تسلط الضوء على نقاط القوة وأيضا على مختلف المكابح الضريبية والتنظيمية والهيكلية، والتي تؤثر اليوم سلبا على تطوير هذه الأنشطة".

وتابع: "إن تحقيق الازدهار لهذا القطاع يتطلب إطارا قانونيا ووضع سياسات عامة للابداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجرا عاليا، وتدعم نشر الأعمال والمصنفات الفنية والابداعية وإشعاعها، وتشكل منظومة فاعلة يستفيد منها الجميع. لهذا السبب، وبناء على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها من السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية، في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادرا على توليد الثروة ويتسم بالاستدامة".

https://www.mtv.com.lb/AMP/Details/1167373

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

"المركز الفرنسي" ومعهد باسل فليحان أطلقا دراسة تشخيصية عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان"

بوسكاي: القطاع يسهم في نهوض لبنان اقتصادياً في حال توافر له اطار ملائم

لاكومب: فرنسا تساعد القطاع الثقافي اللبناني على النهوض ولكن لا بديل من وضع سياسات عامة وإصلاحات بنيوية

بساط: أهمية القطاع لا تقتصر على قيمته الاقتصادية بل لأنه ضامن للقيم وللهوية الثقافية وخط الدفاع الاول عن الحريات

دعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بتمويل من "المركز الفرنسي" في لبنان وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان" وأُطلقت أمس الأربعاء إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة" في هذا المجال "تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات واشعاعها"، وتضمنت توصيات أخرى لـ"تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني" بحيث يكون "يولّد الثروة" ويكون محرّكا للاقتصاد.

وعقد "المعهد الفرنسي" ومعهد باسل فليحان مؤتمراً بالصيغة الافتراضية لإطلاق نشر الدراسة التشخيصية التي تحمل عنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان- التشخيص والإمكانات والتوصيات"، والتي كلفت بها سفارة فرنسا بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية معهد باسل فليحان في العام 2019 لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

شارك في إطلاق الدراسة مديرة "المعهد الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي ورئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، وروبير لاكومب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من اجل لبنان، والباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الاستراتيجي محاسن عجم والأستاذ المساعد مدير المرصد الجامعي للاقتصاد الاجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار حريري.

واستغرق إعداد هذه الدراسة أكثر من عام بمشاركة عدد من الخبراء، من أبرزهم السيدة محاسن عجم، والدكتور نزار حريري والخبير الاقتصادي رضى حمدان، وهي تقدّم نظرة عامة بالأرقام عن القطاع الثقافي، علماً أنها "المرة الأولى تتناول دراسةٌ واحدة وضع هذه الصناعات في مجملها، متجاوزة الاختلافات بين قطاعاته المتعددة.

وتوضح الدراسة بالتفصيل والأرقام حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية. وتشكّل بالتالي مرجعاً مهماً يبيّن مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني.

بوسكاي

وقالت مديرة "المركز الفرنسي" في لبنان ماري بوسكاي إن "السلطات الفرنسية أولت الصناعات الثقافية والإبداعية اهتماماً أكبر منذ العام 2010 سعياً إلى الإفادة من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتوفير سبل نموه". واشارت إلى أن "دراسات أجريت في فرنسا عن مدى مساهمة هذه الصناعات في توليد الثروات وتوفير فرص العمل". وشددت على أن "النظرة إلى هذه الصناعات يجب ألا تعتبر أنها قطاع يرتب أكلافاً على الدولة ويحتاج إلى دعم منهأ، بل أنها قطاع يولد ايرادات وفرص عمل."

وذكّرت بأن "فرنسا شاءت منذ العام 2018، وفي إطار تعاونها الوثيق مع لبنان، أن تتيح للصناعات الثقافية والإبداعية اللبنانية الإفادة من هذه المقاربة."

ولاحظت أن "وزن الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان كان قائماً أصلاً ورأت فرنسا ضرورة قياس حجم ثراء لبنان الإبداعي ودينامية هذا القطاع والصعوبات التي يعانيها". وأوضحت أن الهدف يتمثل في "التشخيص ووضع توصيات تحدد العوامل التي تساهم في نموه."

وابرزت أن "الدراسة مرحلة اولى وبداية لعمل سيتواصل لدعم نمو هذا القطاع"، مشيرة إلى أنها "ليست الوحيدة (...) بل تتكامل مع دراسات اخرى."

وشرحت أن "دوائر القرار السياسي والسلطات التنفيذية والاشتراعية" هي من بين الفئات التي تتوجه إليها توصيات الدراسة الهادفة إلى "إثبات الامكانات التي يختزنها هذا القطاع لكي يتم دعمه من خلال السياسات العامة وبرامج النهوض التي ستتبناها الحكومة الإصلاحية المأمولة"، مشددة على أنه "قطاع غني بالمواهب وله سمعة عالمية ويمكن ان يسهم في نهوض البلد اقتصادياً في حال توافر له اطار ملائم."

كذلك رأت أن في إمكان المانحين الدوليين أن "يجدوا في هذه الدراسة عناصر تساهم في نهوض لبنان". وإذ أكدت أن "فرنسا مستعدة لأداء دور (...) من خلال الدعم الفني للسياسات العامة انطلاقاً من خبرتها"، أملت في أن تكون الدراسة "اداة لإقامة شراكات ثنائية عدة وليس فقط مع فرنسا بهدف مشاريع دعم مستقبلية."

بساط

أما رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيض بساط فأبرزت أن إطلاق الدراسة "يتزامن مع السنة 2021 التي خصصتها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي". وأبدت دهشتها "لغياب هذا القطاع عن كل خطط التنمية الاقتصادية للبنان"، معربة عن أسفها "لحال اللامبالاة الرسمية المزمنة تجاه هذا القطاع". وشددت بدورها على أن الصناعات الثقافية والإبداعية "ليست قطاعاً اضافياً يحتاج إلى دعم حكومي، بل هي، على العكس من ذلك، تولّد قيمة مضافة قوية، وتساهم في توليد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وفي تصحيح الميزان التجاري، وتوفر إمكانات نمو ضخمة وتحفّز قطاعات عدة أخرى."

ولفتت إلى أن "الدراسة تضع الإصبع على الصعوبات وتقترح على أصحاب القرار والمانحين مسارات للعمل."

وشددت بساط على ضرورة "اعادة بناء نموذج جديد لهذا القطاع"، نظراً إلى كونه "لا يشكّل قيمة اقتصادية كبيرة فحسب، بل لأنه ضامن للقيم وللهوية الثقافية."

ودعت إلى "التحرك سريعا من أجل الثقافة، خط الدفاع الاول عن الحريات، ولدعم الصناعات الإبداعية كأداة للصمود الاقتصادي والسياسي وللمقاومة الثقافية."

لاكومب

وقال روبير لاكومب، المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي من اجل لبنان: " نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار النهوض المبكر، من خلال مساعدات طارئة وإنسانية بسبب الوضع الذي يعيشه لبنان لكنها لا تشكل في أي حال بديلاً من الإصلاحات البنيوية ليس فقط في متا يتعلق بالسياسات التفافية بل بصورة عامة". وأعلن في هذا الإطار عن "وسائل لدعم الفنانين مباشرة، منها برامج إقامة وصناديق وخطة لإعادة هيكلة قطاع السينما والمهرجانات والمكتبات."

واضاف: "نحاول مساعدة القطاع الثقافي اللبناني على النهوض ولكن لا شيء يمكن ان يكون بديلا من وضع سياسات عامة لا ضمن ليس فقط دوام ما سنقدمه اليوم ولكن ايضا حرية التعبيرالفنانين، فلا ثقافة ولا ابداع من دون حرية تعبير."

عجم

وشرحت عجم أن "الدراسة وفرت صورة اقتصادية شاملة للقطاعات الثقافية والإبداعية وحددت المعوقات البنيوية والتنظيمية وتضمنت توصيات واقترحت مسارات للعمل، وتمثّل الغرض منها في إظهار ما تختزنه هذه القطاعات من إمكانات غير مستغلة، ووضع الخطوط العريضة لسياسة عامة وطنية لتنمية هذه القطاعات."

ركزت الدراسة على ثلاث فئات قطاعية هي الفنون الأدائية والقطاع السمعي البصري والتصميم، تشمل قطاعات كالمسرح والسينما والمهرجانات وألعاب الفيديو والبث التدفقي والأزياء والهوت كوتور والمجوهرات.

واسفت لكون الدراسة كانت قبل انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020 تهدف إلى تطوير هذه القطاعات وتنميتها ولكن بعد 4 آب اصبح الهدف منها إنقاذ هذه القطاعات، آملة في تحديثها لتقييم اثر الانفجار ولشمول قطاعات مهمة لم تتناولها كالنشر والإعلام والإعلان وسوق الفن. وأوضحت أن "السياسة العامة المقترحة لهذه القطاعات تقوم على عدد من الركائز، بينها تحسين حوكمة هذه القطاعات (إعادة تعريف الوضع القانوني للفنان وإصلاح الإطار الضريبي والجمركي)، وتعزيز المواءمة مع النظام التعليمي وتعزيز الشراكات الاستباقية."

حريري

أما حريري فتحدث عن الأثر الاقتصادي للقطاعات الثقافية والإبداعية كاشفاً أنها كانت تشكّل حتى 2015 نحو 4,75 في المئة من الناتج المحلي، اي ما يوازي 2,3 مليار دولار.

واشار إلى أن القطاع يوظف وحده 5,8 في المئة من السكان العاملين، اي يعمل فيه نحو مئة ألف شخص على الأقل.

وافاد بأن القطاعات الثقافية والإبداعية تولّد ثروات مرتين أكثر من القطاع الزراعي وبقدر ما يولّد قطاع البناء.

بيان مشترك

وشدد بيان مشترك للطرفين على أن "تحقيق الازدهار يتطلب إطاراً قانونياً ووضع سياسات عامة للإبداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر الأعمال والمصنفات الفنية والإبداعية واشعاعها، وتشكل منظومة فاعلة يفيد منها الجميع."

وأضاف: "من هذا المنطلق، وبناءً على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادراً على توليد الثروة ويتسم بالاستدامة ً."

ولفت البيان إلى أن نص الدراسة بنسختها الكاملة وملخصها أصبح متوافراً اعتباراً من 31 آذار على الرابط الآتي: http://www.institutdesfinances.gov.lb/project/cultural-and-creative-industries/

http://www.ad-dawra.com/2021/04/01/27027/

"معهد باسل فليحان": لوضع سياسات تحمي حقوق المبدعين

دعت دراسة أعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بتمويل من المركز الفرنسي في لبنان وبتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية عن "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان" إلى توفير "إطار قانوني ووضع سياسات عامة، تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجراً عادلاً، وتدعم نشر المصنفات واشعاعها"، وتضمنت توصيات أخرى لتعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون يولّد الثروة ويكون محرّكا للاقتصاد.

وأعلنت مديرة المركز الفرنسي في لبنان ماري بوسكاي، أن "السلطات الفرنسية أولت الصناعات الثقافية والإبداعية اهتماماً أكبر منذ العام 2010 سعياً إلى الإفادة من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد وتوفير سبل نموه."

كما أشارت إلى أن "دراسات أجريت في فرنسا عن مدى مساهمة هذه الصناعات في توليد الثروات وتوفير فرص العمل".

كذلك رأت أن في إمكان المانحين الدوليين أن "يجدوا في هذه الدراسة عناصر تساهم في نهوض لبنان"، مؤكدة أن "فرنسا مستعدة لأداء دور من خلال الدعم الفني للسياسات العامة انطلاقاً من خبرتها"، أملت في أن تكون الدراسة "اداة لإقامة شراكات ثنائية عدة وليس فقط مع فرنسا بهدف مشاريع دعم مستقبلية."

أما رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيض بساط، فلفتت إلى أن إطلاق الدراسة "يتزامن مع السنة 2021 التي خصصتها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي."

https://www.imlebanon.org/2021/04/01/basel-fuleihan/

إطلاق دراسة عن المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان

أطلق المركز الفرنسي في لبنان ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي خلال مؤتمر بعد ظهر اليوم، عبر تقنية "زوم"، دراسة بعنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان"، شارك فيه مديرة المركز الفرنسي في لبنان ماري بوسكاي، رئيسة معهد باسل فليحان المالي لمياء مبيض البساط، الباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الإستراتيجي محاسن عجم، الأستاذ المساعد ومدير المرصد الجامعي الإقتصادي الإجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار الحريري.

وكانت السفارة الفرنسية في لبنان كلفت عام 2019، بالإشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية في لبنان، معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بإجراء دراسة تشخيصية لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

واستغرق إعداد الدراسة أكثر من عام، بمشاركة عدد من الخبراء، وخلصت الى ان هذا القطاع يشكل نحو 4،75 بالمئة من الناتج المحلي بقيمة اكثر من ملياري دولار اميركي."

بوسكاي

وقالت بوسكاي: "الهدف من هذه الدراسة هو اظهار مدى اهمية العمل للننظر الى القطاع الثقافي المستقبلي في لبنان للتوصل الى بدائل جديدة. ولا بد للعمل كي تكون الأطر التنظيمية والتشريعية والضريبية اكثر ملاءمة لنمو هذا القطاع."

أضافت: "تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على امكانات القطاع ليحظى بدعم كامل من خلال السياسات العامة للانتعاش، التي نأمل ان تعتمدها حكومة اصلاحات ننتظرها كلنا. والرسالة التي توجهها هذه الدراسة هي التالية: ان قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان قطاع ثري بالمواهب، والجهات العاملة فيه معروفة في كل العالم، وبالتالي يمكن ان تساهم في الإنتعاش الإقتصادي للبنان."

وتابعت: "هذه الدراسة تتوجه الى الجهات المانحة الدولية التي قد تجد فيها عناصر تحليل تتناول هذا القطاع الذي يمكن ان يساهم في انتعاش لبنان، ومن خلال دعم الصناعات الإبداعية تستطيع الجهات الدولية العمل للحد من عدم تأدية دورها كما فعلت عند المساهمة في اعداد هذه الدراسة، وهي مستعدة لتقديم مساعدتها التقنية وخبرتها في مجال السياسات العامة، ونحن لنا تجربة في هذا المجال."

ورحبت بمشاركة "زملاء متعددين من المنظمات الدولية والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي"، مشيرة الى أن "هذه الدراسة تشكل وسيلة لخلق تعاون متعدد الأطراف مع الشركاء الأوروبيين ومع كل الجهات الفاعلة اللبنانية والدولية."

البساط

بدورها، أبدت البساط سرورها "لإطلاق هذه الدراسة في هذه السنة التي كرستها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي ودوره بالمساهمة في التعليم والمواطنة والمساواة بين الرجال والنساء والحكم الرشيد". وقالت: "إنه

فعلا لدور كبير تؤديه هذه الصناعات، وهذا القطاع يفتقر الى الاهتمام من السياسات العامة، مع أنه شكل نحو 4،75 من اجمالي الناتج العام المحلي، أي أكثر من ملياري دولار، وهي نسبة شبيهة لنسبة الصناعات في الولايات المتحدة. كما أن عدد العاملين في هذا القطاع زهاء مئتي ألف، وبالتالي يستحدث الابداع الثقافي ضعفي القيمة التي يستحدثها القطاع الزراعي."

أضافت: "هذا القطاع يستحدث فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ويساعد في اقامة التوازن في الميزان التجاري ولديه امكانات كبيرة في مجال النمو بسبب تصدير هذه المنتجات الإبداعية، فنحن بحاجة الى سلسلة من الإبداع والترويج، والنشر والتسويق والتوزيع، والى مواد تأتي من قطاعات اخرى، وباستطاعة لبنان ان يستند الى ميزات تنافسية منها اليد العاملة الماهرة."

وتابعت: "هذه الدراسة التي أجريناها في ظل وضع صعب للغاية، تكمل الكثير من الدراسات والأبحاث التي أجرتها هيئات اخرى، كما تظهر اهمية قطاعي النشر والمجوهرات. ويدل التحليل على ان استدامة هذه الصناعات على المحك مع خطر خسارة رأس المال والوضع الهش للمحترفين في القطاع مما يؤدي الى هجرة الأدمغة. ولتفادي انهيار هذا القطاع يجب العمل على مستويات متعددة، فنحن بحاجة الى شركاء وجهات مانحة لاعادة تنميته ليكون أكثر استقرارا."

وأشارت الى التوصيات التي عرضها التقرير ومن بينها "اصلاح الوضع القانوني للفنانين وكيفية توزيع اموال الدعم واعادة النظر بالضرائب والرسوم الجمركية وتعزيز وزارة الثقافة ودعم التجمعات المحلية"، موضحة أن "هذه الدراسة تطمح الى تخيل نموذج جديد يلقي نظرة نوعية وكمية على قطاع لديه قيمة اقتصادية مهمة، لا سيما أنه يحمي القيم الثقافية."

لاكومب

وقال المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي l من اجل لبنان روبير لاكومب: "نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار الإنتعاش المبكر، وللمساعدة الإنسانية اهمية كبيرة في هذا الوضع الدراماتيكي الذي يمر فيه لبنان. لا يمكن لهذه المساعدة ان تحل محل الإصلاحات البنيوية التي لا بد من اعتمادها في هذا البلد، ليس فقط لجهة السياسات الثقافية انما بصورة عامة. والمساعدة الفرنسية التي كلف السفير دوكان تنسيقها تطال كل القطاعات وبالطبع الثقافة، وانا أمثل وزارة الثقافة الفرنسية في اللجنة وأعمل بالتعاون الوثيق معكم لا سيما مع السفارة في بيروت لمعرفة كيفية التصرف ولإيجاد الوسائل المالية الضرورية لمساعدة الفنون من خلال مشروع أطلقناه لإقامة الفنانين في فرنسا. كما نؤمن مساعدة لإعادة هيكلة قطاع السينما، وقد جمعت السفارة الفرنسية في بيروت للمرة الأولى مختلف المسؤولين عن المهرجانات في لبنان لمساعدة القطاع الثقافي."

وشدد على أهمية حرية التعبير في القطاع الثقافي.

عجم

من جهتها، قالت عجم: "أردنا تحضير جردة بالصناعات الثقافية والإبداعية، وتحديد العقبات البنيوية الخاصة بالإنظمة، والتوصل الى توصيات واقتراح بعض الأعمال وإظهار الامكانات غير المستغلة لهذا القطاع. لقد تمكنا من الحصول على قاعدة بيانات وزارة المالية وكل التصاريح الضريبية بين العامين 2016 و2019 للمكلفين في 38 فئة من القطاعات، وتوصلنا الى نحو 20400 معاينة. وبالنسبة الى ادارة الجمارك، نظرنا الى استيراد وتصدير 30 منتجا ثقافيا وابداعيا. والتقينا بجهات فاعلة من كل القطاعات."

الحريري
أما الحريري فقال: "هذه الدراسة توضح بالتفصيل حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية، وبالتالي، تشكل مرجعا مهما يبين مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني، استنادا الى التحليل المتعمق لمختلف قطاعات، ومنها الفنون الأدائية والتصميم والقطاع السمعي البصري وعلى وجه الخصوص والقطاعات المتفرعة من الاقتصاد الرقمي."
أضاف: "الدراسة تسلط الضوء على نقاط القوة وأيضا على مختلف المكابح الضريبية والتنظيمية والهيكلية، والتي تؤثر اليوم سلبا على تطوير هذه الأنشطة."
وتابع: "إن تحقيق الازدهار لهذا القطاع يتطلب إطارا قانونيا ووضع سياسات عامة للابداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجرا عاليا، وتدعم نشر الأعمال والمصنفات الفنية والابداعية وإشعاعها، وتشكل منظومة فاعلة يستفيد منها الجميع. لهذا السبب، وبناء على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها من السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية، في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادرا على توليد الثروة ويتسم بالاستدامة."

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/304550/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81

المركز الفرنسي ومعهد باسل فليحان أطلقا دراسة عن المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان

وطنية - أطلق المركز الفرنسي في لبنان ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي خلال مؤتمر بعد ظهر اليوم، عبر تقنية "زوم"، دراسة بعنوان "المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية والابداعية في لبنان"، شارك فيه مديرة المركز الفرنسي في لبنان ماري بوسكاي، رئيسة معهد باسل فليحان المالي لمياء مبيض البساط، الباحثة والمستشارة في شؤون الإدارة والتسويق الإستراتيجي محاسن عجم، الأستاذ المساعد ومدير المرصد الجامعي الإقتصادي الإجتماعي في جامعة القديس يوسف نزار الحريري.

وكانت السفارة الفرنسية في لبنان كلفت عام 2019، بالإشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية في لبنان، معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بإجراء دراسة تشخيصية لتقييم الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة ووزنها الاقتصادي والاستراتيجي.

واستغرق إعداد الدراسة أكثر من عام، بمشاركة عدد من الخبراء، وخلصت الى ان هذا القطاع يشكل نحو 4،75 بالمئة من الناتج المحلي بقيمة اكثر من ملياري دولار اميركي."

بوسكاي
وقالت بوسكاي: "الهدف من هذه الدراسة هو اظهار مدى اهمية العمل للننظر الى القطاع الثقافي المستقبلي في لبنان للتوصل الى بدائل جديدة. ولا بد للعمل كي تكون الأطر التنظيمية والتشريعية والضريبية اكثر ملاءمة لنمو هذا القطاع."

أضافت: "تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على امكانات القطاع ليحظى بدعم كامل من خلال السياسات العامة للانتعاش، التي نأمل ان تعتمدها حكومة اصلاحات ننتظرها كلنا. والرسالة التي توجهها هذه الدراسة هي التالية: ان قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان قطاع ثري بالمواهب، والجهات العاملة فيه معروفة في كل العالم، وبالتالي يمكن ان تساهم في الإنتعاش الإقتصادي للبنان."

وتابعت: "هذه الدراسة تتوجه الى الجهات المانحة الدولية التي قد تجد فيها عناصر تحليل تتناول هذا القطاع الذي يمكن ان يساهم في انتعاش لبنان، ومن خلال دعم الصناعات الإبداعية تستطيع الجهات الدولية العمل للحد من عدم تأدية دورها كما فعلت عند المساهمة في اعداد هذه الدراسة، وهي مستعدة لتقديم مساعدتها التقنية وخبرتها في مجال السياسات العامة، ونحن لنا تجربة في هذا المجال."

ورحبت بمشاركة "زملاء متعددين من المنظمات الدولية والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي"، مشيرة الى أن "هذه الدراسة تشكل وسيلة لخلق تعاون متعدد الأطراف مع الشركاء الأوروبيين ومع كل الجهات الفاعلة اللبنانية والدولية."

البساط
بدورها، أبدت البساط سرورها "لإطلاق هذه الدراسة في هذه السنة التي كرستها الأمم المتحدة للاقتصاد الإبداعي ودوره بالمساهمة في التعليم والمواطنة والمساواة بين الرجال والنساء والحكم الرشيد". وقالت: "إنه فعلا لدور كبير تؤديه هذه الصناعات، وهذا القطاع يفتقر الى الاهتمام من السياسات العامة، مع أنه شكل نحو 4،75 من اجمالي الناتج العام المحلي، أي أكثر من ملياري دولار، وهي نسبة شبيهة لنسبة الصناعات في الولايات المتحدة. كما أن عدد العاملين في هذا القطاع زهاء مئتي ألف، وبالتالي يستحدث الابداع الثقافي ضعفي القيمة التي يستحدثها القطاع الزراعي."

أضافت: "هذا القطاع يستحدث فرص العمل المباشرة وغير المباشرة ويساعد في اقامة التوازن في الميزان التجاري ولديه امكانات كبيرة في مجال النمو بسبب تصدير هذه المنتجات الإبداعية، فنحن بحاجة الى سلسلة من الإبداع والترويج، والنشر والتسويق والتوزيع، والى مواد تأتي من قطاعات اخرى، وباستطاعة لبنان ان يستند الى ميزات تنافسية منها اليد العاملة الماهرة."

وتابعت: "هذه الدراسة التي أجريناها في ظل وضع صعب للغاية، تكمل الكثير من الدراسات والأبحاث التي أجرتها هيئات اخرى، كما تظهر اهمية قطاعي النشر والمجوهرات. ويدل التحليل على ان استدامة هذه الصناعات على المحك مع خطر خسارة رأس المال والوضع الهش للمحترفين في القطاع مما يؤدي الى هجرة الأدمغة. ولتفادي انهيار هذا القطاع يجب العمل على مستويات متعددة، فنحن بحاجة الى شركاء وجهات مانحة لاعادة تنميته ليكون أكثر استقرارا."

وأشارت الى التوصيات التي عرضها التقرير ومن بينها "اصلاح الوضع القانوني للفنانين وكيفية توزيع اموال الدعم واعادة النظر بالضرائب والرسوم الجمركية وتعزيز وزارة الثقافة ودعم التجمعات المحلية"، موضحة أن "هذه الدراسة تطمح الى تخيل نموذج جديد يلقي نظرة نوعية وكمية على قطاع لديه قيمة اقتصادية مهمة، لا سيما أنه يحمي القيم الثقافية."

لاكومب
وقال المستشار الثقافي للسفير بيار دوكان المكلف تنسيق مؤتمر الدعم الدولي I من اجل لبنان روبير لاكومب: "نعمل مع السفير دوكان الى جانب لبنان ومن اجله في اطار الإنتعاش المبكر، وللمساعدة الإنسانية اهمية كبيرة في هذا الوضع الدراماتيكي الذي يمر فيه لبنان. لا يمكن لهذه المساعدة ان تحل محل الإصلاحات البنيوية التي لا بد من اعتمادها في هذا البلد، ليس فقط لجهة السياسات الثقافية انما بصورة عامة. والمساعدة الفرنسية التي كلف السفير دوكان تنسيقها تطال كل القطاعات وبالطبع الثقافة، وانا أمثل وزارة الثقافة الفرنسية في اللجنة وأعمل بالتعاون الوثيق معكم لا سيما مع السفارة في بيروت لمعرفة كيفية التصرف ولإيجاد الوسائل المالية الضرورية لمساعدة الفنون من خلال مشروع أطلقناه لإقامة الفنانين في فرنسا. كما

نؤمن مساعدة لإعادة هيكلة قطاع السينما، وقد جمعت السفارة الفرنسية في بيروت للمرة الأولى مختلف المسؤولين عن المهرجانات في لبنان لمساعدة القطاع الثقافي."

وشدد على أهمية حرية التعبير في القطاع الثقافي.

عجم
من جهتها، قالت عجم: "أردنا تحضير جردة بالصناعات الثقافية والإبداعية، وتحديد العقبات البنيوية الخاصة بالإنظمة، والتوصل الى توصيات واقتراح بعض الأعمال وإظهار الامكانات غير المستغلة لهذا القطاع. لقد تمكنا من الحصول على قاعدة بيانات وزارة المالية وكل التصاريح الضريبية بين العامين 2016 و2019 للمكلفين في 38 فئة من القطاعات، وتوصلنا الى نحو 20400 معاينة. وبالنسبة الى ادارة الجمارك، نظرنا الى استيراد وتصدير 30 منتجا ثقافيا وابداعيا. والتقينا بجهات فاعلة من كل القطاعات."

الحريري
أما الحريري فقال: "هذه الدراسة توضح بالتفصيل حجم مشاركة القطاع الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمته المباشرة وغير المباشرة في توفير فرص العمل أو حتى إمكاناته التصديرية، وبالتالي، تشكل مرجعا مهما يبين مدى ضعف الأهمية المعطاة لأنشطة إنشاء المحتوى الثقافي ونشره في الاقتصاد الوطني اللبناني، استنادا الى التحليل المتعمق لمختلف قطاعات، ومنها الفنون الأدائية والتصميم والقطاع السمعي البصري وعلى وجه الخصوص والقطاعات المتفرعة من الاقتصاد الرقمي."

أضاف: "الدراسة تسلط الضوء على نقاط القوة وأيضا على مختلف المكابح الضريبية والتنظيمية والهيكلية، والتي تؤثر اليوم سلبا على تطوير هذه الأنشطة."

وتابع: "إن تحقيق الازدهار لهذا القطاع يتطلب إطارا قانونيا ووضع سياسات عامة للابداع تحمي حقوق المبدعين وتمنحهم أجرا عاليا، وتدعم نشر الأعمال والمصنفات الفنية والابداعية وإشعاعها، وتشكل منظومة فاعلة يستفيد منها الجميع. لهذا السبب، وبناء على كل هذه الحقائق والأرقام المفيدة، تقدم الدراسة توصيات تهدف إلى توفير أفكار ومعطيات تستند عليها من السلطات العامة والجهات العاملة في القطاع والأطراف المانحة الدولية، في تعزيز القطاع الثقافي والإبداعي اللبناني بحيث يكون قادرا على توليد الثروة ويتسم بالاستدامة."

==========س.م

http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/537531/